المنصّة الرقمية للمستثمر: فضاء معلوماتي فعّال لمرافقة المستثمر

The digital investor platform: An Effective Information Space to Support Investor

بلول فهيمة*، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة– بجاية –
fahima.belloul@univ-bejaia.dz

تاريخ إرسال المقال: 2025/09/05 تاريخ قبول المقال: 2025/10/31 تاريخ نشر المقال: 2025/11/29

الملخص:

سعى المشرع الجزائري من خلال إصداره لقانون الاستثمار لسنة 2022 إلى محاولة إعادة النظر في مختلف الإجراءات والأحكام المتعلقة بالاستثمار، باعتباره من المجالات الحيّة في كل دولة، وهذا بهدف توفير محيط جديد أكثر جاذبية للاستثمار لاسيما الأجنبي منه.

فمن أهم الأحكام الجديدة التي جاء بها نفس القانون هو إحداث منصّة رقمية على مستوى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار كفضاء معلوماتي جديد يهدف إلى توفير مختلف المعلومات التي يحتاجها المستثمر قبل إقراره الاستثمار في الجزائر، ويهدف إلى تحويل الإجراءات الورقية إلى عمليات الكترونية تجعل المستثمر يباشر مشروعه بعيدا عن مختلف العوائق الإدارية التي كان يعاني منها في ظل الإدارة التقليدية الورقية.

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على محتوى المنصة وأهميتها في تشجيع المستثمر على اتخاذ قرار الاستثمار في الجزائر، مع البحث عن مختلف المعوقات التي قد تقزم من أهمية هكذا فضاء لاسيما في ظل البيئة الرقمية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، المنصة الرقمية، المستثمر الأجنبي، الخدمات الالكترونية.

Abstract:

By issuing the 2022 Investment Law, the Algerian legislator sought to review various procedures and provisions related to investment, a vital sector in every country. This was done with the aim of providing a new, more attractive environment for investment, particularly foreign investment.

One of the most important new provisions of the same law is the creation of a digital platform at the National Agency for Investment Promotion, a new information space aimed at providing investors with the information they need before deciding to invest in Algeria. It also aims to transform paper-based procedures into electronic processes, enabling investors to conduct their projects without the various administrative obstacles they faced under traditional paper-based management.

Through this study, we seek to shed light on the platform's content and its importance for investors' approval and encouragement to invest in Algeria, while also examining the various obstacles that may undermine the importance of such a platform, particularly in light of Algeria's digital environment

Key words: Investment, Digital platform, Foreign investor, Electronic services.

* المؤلف المرسل

المقدمة:

يشكّل التوجه نحو المعاملات الالكترونية أحد التحديات الهامة التي فرضتها ثورة تكنولوجيات الإعلام والاتصال في عصرنا الحديث والتي جعلت جلّ دول العالم تتسابق لإدخال تلك المعاملات في مختلف الخدمات التي يحتاجها المواطن باعتباره بيت القصيد من مختلف التطورات التي تمس مجالات الحياة.

الدولة الجزائرية من جهتها أدركت ضرورة وأهمية إدخال المعاملات الالكترونية والرقمية إثر المصاعب التي واجهتها في إدارة أزمة انتشار الجائحة الصحية العالمية التي فرضت على صناع القرار حتمية الاهتمام بالفضاء الرقمي وجعله من أولوياتها، بدليل أنها شرعت في تفعيل الخدمات الرقمية بالنسبة للكثير من المرافق العامة التي تقدم الخدمة العمومية.

العملية التي انتهجتها الجزائر في إدخال المعاملات الرقمية شملت في بادئ الأمر القطاعات التي تشكل أولوية بالنسبة للمواطن، فقد تمّ إعمال الخدمات الرقمية في المرافق الأكثر طلبا للخدمة لاسيما البلدية والمحكمة بالإضافة إلى تفعيل الخدمات الرقمية على مستوى قطاع التعليم العالي، وقطاعات أخرى بالتدريج.

وإن كنّا نعيب على موقف المشرع الجزائري كونه لم يصدر قانوناً خاصاً بالرقمنة ولم يبيّن حتى كيفية التحول نحو الخدمات الرقمية كبديل للخدمات الورقية، إلا أنّ الملاحظ من خلال قانون الاستثمار الأخير أنّ المشرع تنبه لأهمية هذا التوجه حيث نص بصفة مباشرة على إحداث منصة رقية خاصة بالمستثمر وذلك بموجب نص المادة 23 من قانون الاستثمار رقم 22-18[1].

بالعودة إلى الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، نجد أنها تتضمن نظاما معلوماتيا خاصا بمختلف المعلومات التي يحتاجها المستثمر والتي تساعده في اتخاذ قراراه الاستثماري، بالإضافة إلى الكثير من المعلومات العامة حول مؤهلات الاستثمار في الجزائر وذلك بالنظر للأهمية البالغة لقطاع الاستثمار في إنعاش الاقتصاد، باعتباره حلقة من حلقات خلق الثروة وتحقيق التنمية المحلية والوطنية، حيث تعمل الجزائر كباقي دول العالم على تشجيع الاستثمار داخل إقليمها من أجل إقامة مشاريع ضخمة تعود بالفائدة على المجموعة الوطنية.

نظرا لكون القرار الاستثماري الذي يتخذه المستثمر لاسيما الشركات الاستثمارية الضخمة مبني على معطيات ومؤشرات معينة، فإنّ أي مستثمر قبل أن يخطو هذه الخطوة الهامة ينظر إلى مدى ملائمة المحيط العام للدولة التي يرغب الاستثمار فيها وما إذا كانت مؤشراته تحفزه على الاستثمار فيها.

نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على هذه المنصّة الرقمية وذلك بالتساؤل عن **محتواها، وإلى أي مدى يمكن اعتبارها فضاءا رقميا فعّالا لمرافقة المستثمر وتوجيهه بشكل يجعله يقرر إنجاز مشروعه الاستثماري في الدولة الجزائرية؟**

سنحاول تبيان مختلف المعلومات التي تتوفر في المنصة وأهمية إنشاء هكذا فضاء رقمي بالنسبة للمستثمر وكذا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (الجزء الأول)، لكي نتوسع في تبيان مدى أهمية وفعالية إنشاء هكذا نظام بالنسبة للمستثمر الذي يقرر إنجاز مشروعه الاستثماري في الجزائر (الجزء الثاني).

1-محتوى المنصة الرقمية للمستثمر وأهدافها

إنّ الملاحظ بالنسبة للسياسة المنتهجة من طرف الدولة الجزائر مؤخرا أنها مبنية على القيام بإصلاحات جذرية لإعادة النظر في واقع الاقتصاد الوطني من خلال توفير كل مستلزمات النمو الاقتصادي وتحقيق سيادة اقتصادية حقيقية وذلك من خلال عدة إصلاحات ويدخل ضمنها الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة والتحول نحو الخدمات الرقمية.

أشار المشرع الجزائري في قانون الاستثمار الأخير في المادة الثانية منه إلى أنّ هذا القانون يهدف إلى تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة، كما أضافت المادة 23 /1 من قانون الاستثمار أنّه تنشأ منصة رقمية للمستثمر يسند تسييرها إلى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، تسمح بتوفير كل المعلومات اللازمة، لاسيما منها فرص الاستثمار في الجزائر، والعرض العقاري والتحفيزات والمزايا المرتبطة بالاستثمار، كذا الإجراءات ذات صلة.

بالعودة إلى الموقع الرسمي للوكالة الوطنية للاستثمار نحد أنها تتضمن من بين ملفاتها منصة خاصة بالمستثمر والتي تم تخصيص لها فضاء رقمي يتضمن الكثير من المعلومات وذلك بالولوج إلى الموقع للوكالة.[2]

سنقوم بتبيان مختلف المعلومات المتوفرة على المنصة، لاسيما تلك التي تخص المستثمر الأجنبي باعتباره المستفيد الأكثر من تلك المعلومات المتوفرة، مع إبراز الأهداف التي يسعى إليها المشرع من خلال إحداثه هكذا فضاء معلوماتي.

1.1- المنصة الرقمية للمستثمر نظام معلوماتي فعّال لمرافقة المستثمر

جاء في نص المادة 27 من المرسوم التنفيذي رقم 22-298 الذي يحدد تنظيم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وسيرها[3]، أنّ المنصة الرقمية للمستثمر هي الأداة الإلكترونية لتوجيه الاستثمارات ومرافقتها ومتابعتها منذ تسجيلها وخلال فترة استغلالها.

تتضمن المنصة عدة أروقة تتعلق بمختلف المعلومات التي يحتاجها المستثمر، سواء تلك المعلومات العامة حول الاستثمار وآفاقه في الدولة الجزائرية، ومعلومات إجرائية تهم المستثمر الذي يرغب في إنجاز مشروعه الاستثماري في دولة الجزائري سواء كان مستثمر وطني أو أجنبي.

1.1.1- المقصود بالمنصة الرقمية للمستثمر

يقصد بالرقمنة عملية تحويل البيانات إلى شكل رقمي للمعالجة بواسطة الحاسب الآلي، فهي نظام معلوماتي يفيد تحويل النص المطبوع إلى إشارات ثنائية باستخدام وسيلة للمسح الضوئي لإمكان عرض النتيجة

على شاشة الحاسب الآلي[4]، وتتجلى عملية الرقمة في إحداث منصات وبوابات رقمية يتم من خلالها عرض مختلف المعطيات واستقبال المعلومات التي يحتاجها الفضاء الرقمي حسب محتواه.

تجد الرقمنة مجالها في المنصات الرقمية التي يتم إنشاؤها لتقديم مختلف الخدمات، ومن بينها المنصة الرقمية للمستثمر التي تختص بقطاع الاستثمار، وقد عرفتها المادة 27 من نفس المرسوم التنفيذي رقم 22-298، على أنّها تعتبر فضاءا الكترونيا لمساعدة ومرافقة المستثمر منذ تسجيل المشروع الاستثماري إلى استغلاله، فهي فضاء لإزالة الطابع المادي لجميع الإجراءات المتعلقة بالاستثمار من خلالها توفيرها الكترونيا.

مما يفيد أنّ المنصة الرقمية هي من الآليات الجديدة في الإدارة الجزائرية التي تسمح بتحويل الوثائق الورقية إلى وثائق رقمية تكون متوفرة في نظام معلوماتي يخدم قطاع معين من القطاعات، وتساهم تلك الآلية في توفير مختلف المعلومات التي يحتاجها المواطن في فضاء رقمي أكثر دقة ومرونة.

1 .1. 2 - المعلومات المتوفرة على مستوى المنصة الرقمية للمستثمر

نظرا لكثرة المعلومات التي تهم المستثمر فإنّ الوكالة الوطنية للاستثمار قامت بإنشاء المنصة الرقيمة الخاصة بالمستثمر آخذة بعين الاعتبار المعلومات التي يحتاجها سواء المستثمر كمستثمر أو المستثمر المستقبلي الذي لم يقرر بعد إنجاز مشروعه الاستثماري ويبحث عن بيئة ملائمة لإنجاح مشروعه، وعلى هذا الأساس سنحاول إظهار ما تضمنته المنصة من معلومات بصفة مختصرة[5].

أولا- دليل المستثمر: يمكن لمتصفح المنصة الاطلاع على دليل المستثمر والذي يتضمن عدة معلومات تتعلق لاسيما بكيفية إنشاء الشركة ومعلومات تتعلق بالاستثمار الأجنبي في الجزائر، معلومات حول المهن والأنشطة المنظمة، الملكية الصناعية، كيفية الحصول على رخصة البناء، الأنظمة الاجتماعية الخاصة بالتأمين، تشغيل الأجانب في الجزائر، التوظيف في الجزائر، النظام المالي والبنكي الضريبي، نظام الجمركة.

كما يتوفر الدليل على معلومات تتعلق بتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار، أما اللجنة العليا للطعون المتصلة بالاستثمار، والتي تعتبر لجنة جديدة تم إحداثها بموجب قانون الاستثمار لسنة 2022 عوض لجنة الطعن المختصة التي تضمنها القانون القديم للاستثمار[6]، وما يميز اللجنة المحدثة مؤخرا أنّها تختص بتسوية منازعات الاستثمار وذلك فيما يخص سحب أو رفض منح المزايا، وكذا رفض تحرير المقررات والوثائق التي يحتاجها المستثمر من طرف الإدارات المعنية بالاستثمار، وقد تمّ تنظيمها بموجب المرسوم التنفيذي 22-296.[7]

تتجلى أهمية هذا الدليل في كونه يتضمن الكثير من المعلومات حول الاستثمار في الجزائر، إلا أنّ ما يعاب على من قاموا بإعداد هذا الدليل أنهم لم يتوسعوا في تبيان مختلف المعلومات والإجراءات التي يحتاجها المستثمر وجاء مختصرا لا يفي بالغرض، لاسيما بالنسبة للمستثمر الأجنبي الذي يحتاج المعلومة كاملة بالنظر إلى عدم تواجده في إقليم الدولة، عكس المستثمر الوطني الذي يمكن له التنقل للمصالح الإدارية المعنية للحصول على المعلومات التي يحتاجها.

ثانيا- العرض العقاري: تتضمن الخانة مختلف المعلومات المتعلقة بالوفرة العقارية والإطار القانوني للعقار، معونات العقار الاقتصادي، كيفية الحصول على العقار الموجه للاستثمار، مما يجعل المستثمر يطلع على العقار المتوفر ومكان توفره دون عناء التنقل إلى المصالح الإدارية المعنية للبحث عن المعلومة، كما أنّ هذا العرض يجعل المستثمر يدرس في أريحية مكان توفر العقار ويبحث عن الاستثمارات التي يمكن إنجازها في تلك المنطقة بالنظر إلى المعطيات المتوفرة.

ثالثا- تحفيزات ومزايا الاستثمار: تعتبر مزايا الاستثمار من أهم المؤشرات التي تشجع على الاستثمار في الجزائر، وعلى هذا الأساس يتهم المستثمر بالبحث عن مختلف المزايا التي تقدمها الدولة لتشجيع مجال من مجالات الاستثمار فيها[8].

تتضمن الخانة مختلف المعلومات المتعلقة بالأنظمة التحفيزية وشروط الاستفادة من مختلف المزايا الجبائية وأنواع الاستثمارات المعنية بالاستفادة من المزايا، وإجراءات الحصول عليها، مما يسمح للمستثمر أن يطّلع عليها ويقرر الشروع في إنجاز استثماره في النشاطات المعنية بالإعفاءات الجبائية والجمركية.

رابعا- فرص الاستثمار: تتضمن الخانة الرابعة فرص الاستثمار حسب القطاعات وتتمثل تلك القطاعات حسب أولويتها في قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، قطاع الزراعة، قطاع الصيد والمنتجات الصيدية، قطاع الصناعة، قطاع الطاقة الجديدة المتجددة، قطاع السياحة. كما تحتوى نفس الخانة على معلومات تتعلق ببورصة الشراكة وأهميتها والمعنيين بإمكانية التسجيل فيها.

إنّ الهدف من تحديد مجالات الاستثمار هو تسهيل العملية على المستثمر الذي يشجع الاستثمار في تلك القطاعات حتى ولو كان اهتمامه بمجالات أخرى، لاسيما إذا كانت تلك الاستثمارات معنية بمنح المزايا، والملاحظ من خلال تلك القطاعات المبرمجة لإنجاز مشاريع استثمارية، أنّ الدولة تشجع الاستثمار في قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات باعتباره من المجالات الأكثر حاجة للاستثمار لاسيما مع التطور التكنولوجي الذي عرفه العالم والذي جعل دول العالم الثالث تسعى لجلب المستثمر الأجنبي لاكتساب الخبرة في ذات المجال.

كما أنّ هذا التوجه مردّه أنّ الدولة تركز على المجالات التي تدير أرباحا كبرى للدولة وتعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني الذي لا يزال يعتمد على موارد المحروقات[9]، مما فرض على الدولة أن تبحث عن آليات لاستقطاب الاستثمار في قطاعات أخرى لتطوير الاقتصاد الوطني.

خامسا- لماذا الجزائر: تتضمن الخانة معلومات حول دوافع الاستثمار في الجزائر، خانة العيش في الجزائر، مع الإشارة إلى أنّ هذه الخانة لا تتضمن معلومات تنطبق مع عنوانها بل معلومات عامة لا تنطبق مع العنوان، فينبغي على من يشرف على تلك المنصة أن يعيد النظر في عنوان الخانة.

بالإضافة إلى المعلومات العامة، تتوفر على مستوى المنصة معلومات خاصة بالجانب الإجرائي، فمن خلال المنصة يستطيع المستثمر أن يفتح حسابا خاصا به لكي يتمكن من الولوج إلى مختلف الخدمات المتوفرة،

فيمكن للمستثمر أن يطلب الحصول على العقار الموجه للاستثمار، كما يمكن له تقديم طلب الحصول على الإعفاءات الجبائية والجمركية إذا توفرت فيه شروط الاستفادة، وكذلك له أن يستفسر عن أية معلومة تهمه في إنجاز مشروعه الاستثماري.

حيث، وبهذه الطريقة يتم تسهيل مختلف الإجراءات على المستثمر الذي يرغب في الولوج إلى المنصة والاستفادة من خدماتها، لاسيما الأجنبي منه الذي قد يقوم بمختلف الإجراءات الإدارية عن بعد مما يفيد رغبة الدولة في القضاء على الطابع المادي للإجراءات الإدارية التي تحتاجها المشروع الاستثماري وتحويلها إلى إجراءات الكترونية أكثر مرونة وبساطة.

2.1- أهمية المنصة الرقمية للمستثمر

إنّ التحول نحو الخدمات الرقمية وفي مختلف القطاعات قد انتشر في الكثير الدول التي قامت بإدخال المعاملات الإلكترونية بالنسبة للخدمات الإدارية بداية من سنة 1990 بعد الموجة التقنية التي مست تكنولوجيات الإعلام والاتصال[10]، مما يفيد حتمية تبني نفس التوجه بالنسبة للدولة الجزائرية التي شرعت في إعمال الفضاء الرقمي في الكثير من المرافق التي تقدم خدمات عمومية.

من هذا المنطلق، سنحاول تبيان أهداف وأهمية إنشاء المنصة الرقمية ووضعها حيّز التفعيل، سواء بالنسبة للمستثمر باعتباره المستفيد الأول من تلك المنصة، أو بالنسبة للمصالح الإدارية المكلفة بتنفيذ سياسة الاستثمار في الجزائر.

1.2.1-أهميتها بالنسبة للمستثمر

يدخل إنشاء مختلف المنصات والمواقع الرسمية ضمن رغبة الدولة الجزائرية في التحول نحو الفضاء الرقمي وتقديم مختلف الخدمات عن بعد، عوض البقاء في نفس معوقات الإدارة التقليدية الورقية التي أثبتت فشلها في تقديم خدمات نوعية وذات جودة.

بالعودة إلى المادة 28 من المرسوم التنفيذي المنظم للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، نجد أنّ الوكالة بينت الأهداف المرجوة من وراء إحداث هكذا فضاء، وركزت أكثر على تلك التي تعود بالفائدة على المستثمر وعلى مشروعه الاستثماري، لاسيما:

- ✓ دعم وتبسيط الإجراءات وتسهيل عملية إنشاء المؤسسات الاستثمارية
- ✓ تحسين الخدمة العمومية وضمان شفافية الإجراءات وطرق معالجة الملفات
- ✓ السرعة في معالجة ملفات المستثمرين
- ✓ السماح للمستثمرين بمتابعة سير ملفاتهم عن بعد.

وبتحقيق هذه الأهداف يعني ذلك إرضاء المستثمر بالخدمات التي تقدم له، الأمر الذي يجعله يستمر في برمجة مشاريع استثمارية في إقليم الدولة، ولا يتخوف من التعقيدات التي كان يعاني منها سابقا بسبب اللامبالاة من طرف الموظفين المكلفين بمرافقة المستثمرين.

2.2.1- أهميتها بالنسبة للإدارة المكلفة بالاستثمار

إذا كان المستثمر يستفيد من الخدمات التي توفرها المنصة من خلال تسهيل الإجراءات وتبسيطها، فإنّ الهيئات الإدارية المكلفة بتقديم الخدمات العمومية تستفيد هي الأخرى من هكذا فضاء، على أساس أنّ إنشاء منصات رقمية مهما كان مجالها يعني ذلك بالضرورة تخفيف الضغط على المصالح الإدارية المكلفة بتقديم الخدمات، وعلى هذا الأساس فإنّ المنصة الرقمية للمستثمر تساهم في:

- ✓ تحسين الأداء الداخلي للمصالح العامة وجعلها أكثر توافرا وأسهل في الوصول إليها بالنسبة للمستثمرين، وذلك من خلال توفير مختلف المعلومات حسب الحالة.
- ✓ تنظيم التعاون الفعال بين الخدمات الإدارية المشاركة في عملية الاستثمار، لاسيما بين الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ومصالح الإدارة الضريبية وإدارة الجمارك، وكذا مديرية الأملاك الوطنية، أي مختلف الهيئات التي لها علاقة بالمشروع الاستثماري.
- ✓ السماح بالتبادل المباشر والفوري بين وكلاء الإدارات والهيئات المعنية، وهذا بهدف توفير ما يحتاجه المستثمر من معلومات وإجراءات بشكل يساهم في تسهيل العملية وتبسيطها.

2- عن مدى مساهمة المنصة الرقمية في مرافقة المستثمر وتوطين المشروع الاستثماري

عرفت السياسة الاستثمارية في الجزائر الكثير من التذبذات التي جعلت المستثمر يتخوف من الخوض في مشروع استثماري في تلك الدولة، بالنظر إلى المعوقات الإدارية والقانونية التي تعرقل العملية الاستثمارية، الأمر الذي جعل المشرع يحاول من جديد، رغم المحاولات السابقة الفاشلة، أن يعيد الثقة للمستثمرين لاسيما الأجانب الذين يتخوفون من الاستثمار في الجزائر.

إنّ إدخال التكنولوجيات الحديثة في العملية الاستثمارية كان بهدف تحقيق الشفافية والمرونة أثناء مختلف مراحل إنجاز المشاريع الاستثمارية التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني، مما يستوجب البحث عن أهمية إحداث المنصة بالنسبة للمشروع الاستثماري ككل، لكي نتمكن من البحث عن مدى توفر بيئة حقيقية لإعمال الخدمات الرقمية في قطاع الاستثمار.

1.2- المنصّة الرقمية للمستثمر فضاء فعّال في انتظار التفعيل

لا يمكن إخفاء أهمية إحداث مختلف المنصات الرقمية التي يحتاجها المستثمر لتبسيط الإجراءات وتسهيلها وتسريع وتيرة إنجاز المشاريع الاستثمارية دون تعقيدات إدارية، وتتجلى أهمية إنشاء منصة المستثمر فيما يلي:

1.1.2- تبسيط الإجراءات وتسهيلها على المستثمر

عان المواطن بصفة عامة والمستثمر بصفة خاصة الكثير من التعقيدات الإدارية عبر حقبات زمنية ومحاولات إصلاحية لم تأتي بالجديد، وما اعتماد الخدمات الإلكترونية والرقمية إلا دليل على فشل الإدارة التقليدية في إرضاء المواطن، لاسيما ما يعانيه هذا الأخير من ضغط على مستوى المصالح الإدارية المكلفة بتقديم الخدمات.

فمن أهم محاسن التحول نحو الخدمات الإلكترونية هو تخفيف الأعباء على المواطن والإنقاص من الوثائق الورقية التي يستوجب تقديمها في ظل الإدارة التقليدية، بالإضافة إلى تحسين أداء المرافق العامة[11]. فلا يمكن إنكار أهمية تقديم الخدمات الإدارية الكترونيا باعتبارها تساهم في تخفيف الإجراءات وتقديم الخدمة في وقت وجيز وكذا تحقيق المساواة بين المستفيدين من الخدمات التي يقدمها المرفق العام[12].

جاء في موقع المنصة، أنّ هذه الأخيرة تساهم في تبسيط الإجراءات والقضاء على الطابع المادي للإجراءات وتحويلها لإجراءات رقمية تقدم إلكترونيا عبر المنصة المخصصة لذلك، مما يجعل المستثمر يثق في الخدمات التي تقدم له عن بعد وتجعله لا يتخوف من الاستثمار في الجزائر.

2.1.2- تسهيل عملية الحصول على مزايا الاستثمار: يهدف المشرع من خلال إرسائه لنظام إعفائي إلى محاولة تشجيع المستثمر وذلك بالتضحية بإيرادات جبائية معتبرة لتحقيق الأهداف المسطرة وفق السياسة الاقتصادية المتبعة[13]، حيث أنّ الملاحظ من خلال محتوى المنصة أنّها تتضمن مختلف إجراءات وشروط منح المزايا لتشجيع الاستثمار كما تعمل على مرافقة المستثمر خلال مراحل إنجاز واستغلال المشروع الاستثماري.

3.1.2- تحقيق الشفافية الإدارية في مجال العملية الاستثمارية

يُقصد بالشفافية في مجال الاستثمار تمكين المستثمرين من حق الحصول على كل المعلومات الخاصة بطريقة ممارسة نشاطهم من طرف الهيئات المشرفة على مرافقة ومتابعة المشاريع الاستثمارية، وكذا تلك التي تتدخل في العملية كإدارة الضرائب والجمارك أو المؤسسات المالية[14]، فمن أهم الأسباب الأساسية لاعتماد التحول نحو الخدمات الإدارية الإلكترونية هو تحقيق الشفافية فيما تقدمه الإدارة من خدمات، ومن هذا المنطلق فإنّ إقرار المشرع الجزائري تفعيل الخدمات الرقمية في مجال الاستثمار يدخل ضمن السعي لتحقيق الشفافية في مجال الاستثمار[15].

2.2- معوقات تفعيل المنصة الرقمية للمستثمر

مما لا شك فيه أنّ تجربة الدولة الجزائرية فتية فيما يخص المعاملات الالكترونية التي شرعت فيها في إطار برنامج الجزائر الإلكترونية، الذي عرف نوع من التحسن بمرور الوقت، إلا أنه نجاح البرنامج لم يصل بعد إلى مراحله النهائية بالنظر إلى عدة ومعوقات.

فمن هذا المنطلق فإنّ إنشاء المنصة الرقمية للمستثمر ومختلف الفضاءات الرقمية يعرف نوع من الخلل والنقائص التي لها علاقة بالبيئة العامة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال في الجزائر، بالإضافة إلى عدم التخلص بعد من سلبيات الإدارة التقليدية.

1.2.2- المعوقات التقنية العامة

بالعودة إلى الموقع الرسمي للمنصة الرقمية للمستثمر نلاحظ أنّه رغم احتوائها على الكثير من المعلومات العامة حول الاستثمار في الجزائر، إلا أنها تنقصها بعض الوثائق التي يحتاجها المستثمر، أي تلك النماذج من الطلبات والرخص التي يحتاجها المستثمر سواء قبل أو بعد الشروع في إنجاز مشروعه الاستثماري،

والغريب في الأمر أنه بالعودة إلى الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار نجد أنها تتوفر على أغلب الوثائق والتي يمكن تحميلها وملئها عوض التنقل إلى الشبابيك للحصول عليها.

فكان على المعنيين ببرمجة تلك المنصة أن يدرجوا الوثائق اللازم في نفس الفضاء لكي يتم تسهيل العملية على المستثمر لاسيما الأجنبي منه والذي قد لا يتفطن للولوج لموقع الوكالة وتصفح فقط المنصة الرقمية، فمادام أنه تم إنشاء منصة رقمية خاصة فقط بالمستثمر وما يحتاجه من معلومات كان ينبغي توفير كل المعلومات في نفس الفضاء للتسهيل على المستثمرين.

2.2.2- المعوقات الإجرائية

إنّ الملاحظ من خلال الولوج إلى المنصة الرقمية للمستثمر أنها تتضمن معلومات حول السياسة العامة للاستثمار في الجزائر ويمكن للمستثمر اختيار من بين ثلاث لغات للولوج إليها، مما يسهل على المستثمر الأجنبي استيعاب محتوى المنصة والاستفادة من الخدمات المتوفرة فيها، إلا أنّ ما يُعاب على محتوى المنصة أنها تقيد المتصفح بضرورة فتح حساب للاستفادة من بعض المعلومات كتلك المتعلقة بالعقار المتوفر الموجه للاستثمار والحصول على مزايا الاستثمار وبعض الخدمات الأخرى.

فما أهمية إلزام المتصفح بفتح حساب للحصول على المعلومات، مادام أنّ المنصة فضاء معلوماتي متاح للجميع فكان ينبغي عدم تقييد الأشخاص بضرورة التسجيل وفتح حساب لأنّ ذلك قد يجعله لا يهتم بمحتوى المنصة ويبحث عن المعلومة في المصالح الإدارية المكلفة بذلك.

كما أنّ المنصة لا توفر خدمات مباشرة ولا تحتوي على نماذج للوثائق التي قد يحتاجها المستثمر لتسجيل استثماره أو الاستفادة من التحفيزات، وإنما هي منصة نظرية إن صح التعبير، عكس ما نجده مثلا في الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار والتي تحتوي الكثير من الوثائق المتاحة للتحميل.

إنّ مثل هكذا تعقيدات تجعل المستثمر ينفر من الولوج لتلك المنصة ويفضل التنقل للمصالح الإدارية المعني للحصول على المعلومة والوثائق التي يحتاجها، مما يقلل من أهمية وفعالية المنصة الرقمية في إرضاء المستثمر وتوفير ما يحتاجه من معلومات ووثائق.

3.2.2- المعوقات الأمنية

تعاني دول العالم الثالث من نقص الكفاءة في مجال استعمال التقنيات الرقمية والإلكترونية، الأمر الذي جعلها تتخوف من استعمال الفضاءات الرقمية بشكل أوسع نظرا لعدم توفرها على الإمكانيات التقنية والبشرية للتحكم الدقيق في استعمال هكذا فضاء، وما ينتج عنه من مخاطر قد تهدد كيان الدولة، وعلى هذا الأساس نجد أنّ المنصات الرقمية التي يتم إحداثها تعرف بعض النقائص والأعطاب بسبب التخوف من الهجومات السيبرانية[16].

خاتمة: نظرا لأهمية المشاريع الاستثمارية بالنسبة للاقتصاد الوطني، فقد حاول المشرع الجزائري إعادة النظر في السياسة الاستثمارية المتبعة سابقا عن طريق إصدار قانون الاستثمار الأخير لسنة 2022 والذي

يوحي بوجود نوع من التوجه نحو خلق محيط ملائم لترقية وتحفيز الاستثمار في الجزائر، لاسيما ما يتعلق بالجانب الإجرائي والخدماتي الذي يفيد رغبة الدولة في تحسين محيط الاستثمار وجلب المستثمر الأجنبي.

إنّ إحداث المنصّة الرقمية للمستثمر له بعد أوسع ولا ينحصر فقط في تعميم الخدمات الالكترونية وتسهيل الإجراءات الإدارية، بل يدخل ضمن سياسة الدولة في تشجيع الاستثمار وتوجيهه للقطاعات التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني، باستعمال فضاء رقمي يسهّل على المشرفين على القطاع أن يراقبوا المصالح الإدارية المكلفة بمرافقة المستثمر أثناء إنجاز مشروعه الاستثماري بهدف القضاء على مختلف الممارسات البيروقراطية.

إلا أنّ ما يمكن التعقيب عليه فيما يخص المنصة الرقمية للمستثمر أنّها تبقى منصة مُحدثة في محيط لا ينسجم كثيرا مع الفضاء الرقمي بالنظر للمعوقات الكثيرة التي يخلقها والتي تفيد أنّ التحول نحو المعاملات الالكترونية يبقى رهين إزالة تلك العوائق التي سبق وأشرنا إليها والتي لا تزال ترافق مختلف الفضاءات الرقمية المتاحة لتقديم الخدمات الإدارية عن بعد.

كما يعاب على تلك المنصة أنها لا تتوفر على كل المعطيات التي يحتاجها المستثمر، فهي تتضمن إشارات مقتضبة وغير كافية عن المعلومات التي من المفروض أن تجيب عن كل انشغالات واستفسارات المستثمر، كما يُلاحظ أن الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار يتضمن معلومات أهم وأكثر تفصيلا من تلك المتوفرة على مستوى المنصة، رغم أنّ هذه الأخيرة هي المبرمجة لتقديم الخدمات عن بعد.

على هذا الأساس واستنادا لما سبق عرضه، ينبغي تقديم بعض الاقتراحات التي نرى أنها مفيدة لتفعيل المنصّة الرقمية للمستثمر وجعلها أكثر فاعلية لمرافقة المستثمر وتشجيعه على الاستثمار في الجزائر:

- ✓ إنّ أهم اقتراح يستوجب تقديمه في مثل هكذا موضوع، هو مناشدة صنّاع القرار في الدولة بضرورة توفير بنية تحتية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال تتلاءم مع مستلزمات التحول الرقمي.
- ✓ ينبغي تحسين تدفق شبكة الانترنت باعتبارها العمود الفقري للتحول الرقمي، حيث أنّ الملاحظ من خلال الولوج إلى المنصة الرقمية للمستثمر أو أية منصة أخرى أنها تعرف الكثير من الضغط ويصعب على المستثمر الولوج إليها أو تحميل الوثائق منها، الأمر الذي يجعله ينفر من استعمالها.
- ✓ كما يستوجب توفير كل ما يلزم من إمكانيات بشرية ومادية لتفعيل المنصات الرقمية وجعلها أكثر مرونة.
- ✓ بالإضافة إلى ضرورة تكوين الكوادر البشرية في مجال استعمال الفضاءات الرقمية ومعالجة أي خلل تقني قد يعرقل العملية.
- ✓ وكذا اقتناء برامج أكثر حداثة لحماية المعلومات والقضاء على مختلف الأخطار التي قد تتعرض لها المنصة لاسيما وأنها منصة حكومية قد تكون معرضة للاختراق.

- ✓ ينبغي كذلك إعادة النظر في تسيير المنصة الرقمية التي تشرف عليها الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، وذلك عن طريق جعلها فضاءا رقميا مستقلا عن تلك الوكالة.
- ✓ كما ينبغي إعادة النظر في محتوى المنصة وتوفير مختلف المعلومات التي يحتاجها المستثمر دون استعمال أسلوب الإشارة والشحّ في المعلومة.
- ✓ يستحسن كذلك ربط منصة المستثمر مباشرة بمختلف الهيئات المعنية بالمشاريع الاستثمارية، لاسيما المديرية العامة للضرائب والمديرية العامة للجمارك والمديرية العامة لأملاك الدولة، ومختلف المؤسسات المالية.
- ✓ كما يستوجب القيام بحملات تحسيسية للتعريف بالمنصة وأهميتها في مرافقة المستثمرين وتوجيه الاستثمارات لكي تكون محل اهتمام من طرف المستثمرين لاسيما الأجانب منهم.

الهوامش:

[1] قانون رقم 22-18 مؤرخ 2022/07/24، يتعلق بالاستثمار، ج ر عدد 50، صادر في 2022/07/28.

[2] https://invest.gov.dz

[3] مرسوم تنفيذي رقم 22-298 مؤرخ في 2022/09/08، يحدد تنظيم الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، ج ر عدد 60، صادر في 2022/09/18.

[4] خواثرة سامية، "التحول الرقمي خلال جائحة كورونا وما بعدها"، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية**، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، العدد 02، 2021، ص 107.

[5] https://invest.gov.dz

[6] راجع للمزيد جول لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار:

- أوباية مليكة، "دور لجنة الطعن المختصة في مجال ترقية الاستثمار بين الفعالية والمحدودية"، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل، العدد 01، 2020، ص ص 144-154.

[7] مرسوم تنفيذي رقم 22-296 مؤرخ في 2024/09/04، يحدد تشكيلة اللجنة العليا الوطنية للطعون المتعلقة بالاستثمار وسيرها، ج ر عدد 60، صادر في 2022/09/18.

[8] راجع للمزيد حول مختلف مزايا الاستثمار وكيفية الحصول عليها سواء خلال مرحلة الإنجاز أو مرحلة الاستثمار:- عزيزي جلال، أثر الحوافز الجبائية على تشجيع الاستثمار المباشر في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل، 2019.

[9] إرزل الكاهنة، "نظرة حول جديد قانون الاستثمار لسنة 2022"، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، العدد 02، 2022، ص 55.

[10] BENAOUM Mohieddine, SADOUKI Ghrissi, BOUCHIKHI Mohammed Rédha, « l'administration électronique vecteur déterminant vers la citoyenneté : étude cas du Rwanda », **Economics and Sustainable Development Review**, Université d'El Oued, N 03 ? 2021. P.159.

[11] KOLLI Sihem, OUADAH Khelil, « la gestion électronique et son rôle dans le développement de la performance de l'administration électronique en Algérie », **Sciences Research Bulletins**, centre universitaire de Tipaza, N 01, 2023, p 24.

[12] بلول فهيمة، "الإدارة الإلكترونية ودورها في تفعيل الأداء الضريبي (جبايتك ومساهمتك نموذجا)، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري– تيزي وزو، العدد 02، 2022، ص 401.

[13] معزوز رشيدة، دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم التسيير، جامعة البليدة، 2005، ص 52.

[14] إرزل الكاهنة، مرجع سابق، ص 52.

[15] نفس المرجع، ص 63.

[16] راجع للمزيد حول الهجمات السيبرانية: – كاوجة محمد الصغير، "الهجمات السيبرانية بين الواقع وسبل المواجهة"، **مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية**، جامعة لعربي تبسي– تبسة، العدد 03، 2022، ص ص 108–117.